



بيان

وفد دولة قطر

يلقيه

السيد راشد مبارك الخاطر

عضو وفد دولة قطر

الى

الدورة (٦٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة

حول

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته

وزيادة تفهمه

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

١٧ أكتوبر ٢٠١٤

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يود وفد دولة قطر ان يعرب عن تقديره للأمين العام لما يبذله من جهود قيمة في سبيل تعزيز أنشطة التدريب في مجال القانون الدولي ونشره، كما نُثني على التقرير المقدم من الأمين العام، المعنون ((برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه)) والوارد في الوثيقة .A/69/516

السيد الرئيس،

كما هو معلوم لكم، فإن انشاء الأمم المتحدة، كان يستند الى القناعة بحاجة المجتمع الدولي لاعتماد سيادة القانون، بهدف كفالة تحقيق السلم والأمن الدوليين، وعلى هذا الأساس فإن القانون الدولي هو الأداة الوحيدة التي ينبغي أن تحكم العلاقات الدولية، مما

واستناداً لذلك، نهض برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة تفهمه، ومنذ ما يقرب الخمسين عاماً، بهذه المهمة وقدم فائدة كبيرة لأجيال من القانونيين والمختصين من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وبذلك أرسى

الأساس للمعهد الذي تأسس في ذلك الوقت في جامعة نيويورك للمساعدة في تدريس القانون

الدوليين وتطوير العلاقات الودية والاحترام والتعاون بين الدول، من خلال الالتزام بالقانون الدولي.

السيد الرئيس،

إيماناً من بلادي بأهمية القانون الدولي، الذي استندت اليه سياسة دولة قطر، فقد حرصت على اشراك الدبلوماسيين والمختصين في القانون الدولي في دورات البرنامج، كما واصلت دولة قطر تقديم الدعم المالي للبرنامج، بهدف تمكينه لتجاوز الصعوبات المالية التي تعترض استمراريته، وبما يساهم في تمكين القانونيين، وخاصة من الدول النامية من المشاركة فيه.

إننا نشارك اهتمام وقلق مجموعة ال (٧٧) والصين بشأن

لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٣ لعدم كفاية التمويل، وعدم عقد دورة دراسية إقليمية من دورات الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لما يقارب عشر سنوات. وعليه فإننا نحث الدول والمؤسسات الدولية بتقديم الدعم